

## الرأي الثالث

## البحرين.. عروبة التاريخ وسيادة القرار

محمد المحميد

malmaheed7@gmail.com

قيادته الحكيمة في أحلك الظروف، وسطر ملحمة الصمود الوطني التي جاء الأمر الملكي السامي بتوقيعها لتكون شاهداً للأجيال على أن وحدتنا الوطنية هي سور البحرين المنيع.

وكما قال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله: «البحرين بخير دام انتو أهلها... وأهلها قالوا كلمتهم: البحرين عربية، والولاء لجلالة الملك المعظم، والقرار سيادي لا يُعلم من طهران ولا غيرها.

تقول الحكمة العربية الخالدة: «من حفر حفرة لأخيه وقع فيها... وهذا ما ينطبق على سياسات النظام الإيراني، فبدلاً من أن ينشغل شريعتمداري بشؤون بلاده وأزمات شعبي، يسوزع الأوهام على الجيران... وإن موقف البحرين قيادةً وشعباً ومؤسسات دستورية راسخ وناهت في رفض كل أشكال التدخل الإيراني والإدعاءات الباطلة. فقد لفظ شعب البحرين كل دعوات الفتنة، وأثبت أن نسجيج الاجتماعي أقوى من كل محاولات الاختراق.

ختاماً، نقول لشريعتمداري ونظامه: كفى عبثاً بالتاريخ.. البحرين أكبر من أكاذيبكم، وشعبها الوفي أعظم من أن تشتريه شعاراتكم.. سيادتنا طح أحمر، وعروبتنا قدر، وولائنا لجلالة الملك المعظم عهد لا ينكسر.. فالبحرين كانت وستبقى قلعة عربية شاهمة، عصبية على كل معبد وطامع.

مرة أخرى، ومرات سابقة متكررة.. يطل علينا المدعو «حسين شريعتمداري» من صحيفة «كبهان» الإيرانية بمقال محشو بالأكاذيب التاريخية والإدعاءات الباطلة، ليكرر أسطوانة النظام الإيراني المشروخة بأن «البحرين جزء من الأراضي الإيرانية».

هذا الطرح ليس رأياً صحفياً، بل هو امتداد لعقلية توسعية مريضة لم تتعلم من دروس التاريخ، وتحاول عبثاً تزييف حقائق الجغرافيا والسياسة والقانون الدولي.

مملكة البحرين دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة، وعضو مؤسس في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الأمم المتحدة. عروبته ليست خياراً سياسياً طارئاً، بل هي هوية ضاربة في عبق التاريخ منذ حضارة دلمون قبل آلاف السنين. أما شرعية الدولة الحديثة فقد حسسها شعب البحرين نفسه، حين اختار بإرادته الحرة الاستقلال والهوية العربية.. فغن أي «مؤامرة» يتحدث شريعتمداري؟ لأن المؤامرة الوحيدة هي محاولة إنكار إرادة شعب بأكملة.

وإن زعم شريعتمداري بأن «شعب البحرين ما زال يعتبر نفسه إيرانياً» هو افتراء سافر وتضليل متعمد. فشعب البحرين بكل مكوناته وأطيافه جسد وثيقة العهد والولاء لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعا، في السراء والضراء.. ووقف هذا الشعب الوفي ملتفاً حول

## الدكتورة نجاة عيسى عبدالله تمثل مملكة البحرين في المؤتمر الخليجي العربي الأول للتدريب والتطوير بالقاهرة



البارز، الذي ترأسه البروفيسور الدكتور درع بن معجب الدوسري رئيس المؤتمر رئيس الاتحاد الدولي للتدريب والتطوير، مشيدة بالمستوى العلمي للمؤتمر وما وفره من منصة معرفية رائدة لتبادل الخبرات والتجارب واستشراف مستقبل التدريب والتطوير في الوطن العربي.

واختتم المؤتمر أعماله بتأكيد أهمية تعزيز التعاون العربي في مجالات التدريب والتطوير، وتبني المبادرات النوعية التي تسهم في إعداد قيادات قادرة على صناعة المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة، وسط إشادة بالمشاركات العلمية المتميزة التي أثرت جلسات المؤتمر ونقاشاته المتخصصة.

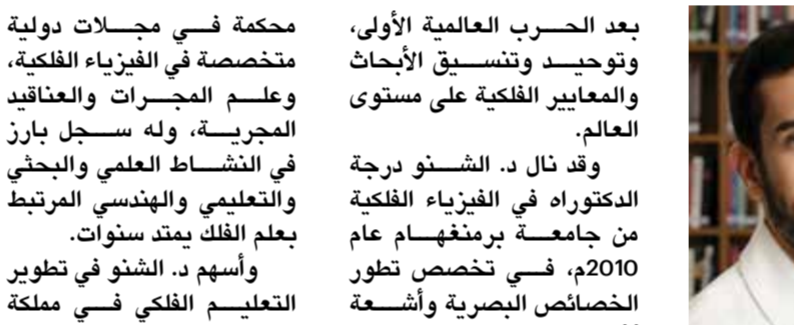
المتسارعة في عصر المعرفة، وأكدت الدكتورة نجاة أن المشاركة في هذا المؤتمر تمثل فرصة مهمة لإبراز الكفاءات البحرينية في المحافل العلمية العربية، وتعكس ما تحظى به المرأة البحرينية من دعم وتمكين أهلها لتبوء مواقع الريادة والتميز على المستويين الإقليمي والدولي. وقالت: إن القيادة النسائية الذكية لم تعد خياراً تنموياً، بل أصبحت ضرورة استراتيجية تفرضها متغيرات عصر المعرفة، لما تمتلكه المرأة من قدرات نوعية في القيادة والابتكار وإدارة التحول المؤسسي وصناعة الأثر المستدام.

وأعربت عن اعتزازها بتمثيل مملكة البحرين في هذا الحدث العلمي العربي



بما يسهم في بناء منظومات تدريبية أكثر فاعلية واستدامة. كما ناقشت الورقة أهمية تمكين المرأة وتعزيز حضورها في مواقع القيادة وصناعة القرار، من خلال تبني مفهوم «القيادة النسائية الذكية» بوصفه نموذجاً معاصراً يسهم في استشراف المستقبل وقيادة التغيير وتحقيق التميز المؤسسي في بيئات العمل المتجددة. وقد حظيت الورقة البحثية باهتمام وتفاعل من المشاركين والمتخصصين، لما تضمنته من رؤى استراتيجية ومقترحات عملية تعزز دور المرأة في قيادة مستقبل التدريب، وتدعم بناء مؤسسات أكثر قدرة على الابتكار والتكيف مع المتغيرات

## أكاديمي بجامعة البحرين ينال مقعداً في الاتحاد الفلكي الدولي



بعد الحرب العالمية الأولى، وتوحيد وتنسيق الأبحاث والمعايير الفلكية على مستوى العالم. وقد نال د. الشنوق درجة الدكتوراه في الفيزياء الفلكية من جامعة برمنغهام عام 2010م، فسي تخصص تطور X للعناقيد الجبرية، كما شارك بصفة باحث وعضو ضمن تصاميم مشاريع فلكية دولية كبرى بالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية (ESA)، ووكالة الفضاء الأمريكية (NASA)، وقدم لهما العديد من المقترحات البحثية والعلمية. ونشرت له أبحاث علمية

بل يمتد ليشكل مرجعية علمية تسهم في توحيد منهجيات دراسة الكون والنجوم وفق أسس علمية دقيقة، تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية. وتتمثل مهام الاتحاد الفلكي الدولي في تطوير البحث العلمي والتعليم، وتسمية الكواكب والنجوم والأجرام السماوية، وتنسيق المشاريع البحثية الدولية الكبرى الهادفة إلى فهم أسرار الكون. كما يسعى، إضافة إلى مهامه العلمية والتقنية، إلى تعزيز التنمية العالمية، ونشر الثقافة العلمية، وتحفيز الابتكار التكنولوجي. ويعد الاتحاد الفلكي الدولي (IAU) المرجعية

نال الدكتور عبدالمنعم عيسى الشنوق الأستاذ المساعد بقسم الفيزياء في كلية العلوم بجامعة البحرين مؤخرًا مقعداً في الاتحاد الفلكي الدولي (IAU)، ليكون بذلك أول أكاديمي بحريني ينال مقعداً في هذا المحفل العلمي العالمي، الذي يضم نخبة من علماء الفلك المحترفين.

ويعد الاتحاد الفلكي الدولي (IAU) هيئة علمية معترف بها عالمياً، تعنى بوضع المعايير الفلكية، وتسمية الأجرام السماوية، ويمثل الصوت الجماعي للمجتمع العلمي العالمي في مجال علوم الفلك. ولا يقتصر دوره على الجوانب الأكاديمية البحثية،



## البحرين تتبرأ من اجتماع وكلاء وزارات العدل الخليجية بالرياض

في إطار رئاسة مملكة البحرين الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2026 ترأست دانة خميس الزباني وكيل المحاكم والتوفيق الأسري والنفقة بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الاجتماع السنوي لوكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد بقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، ومثل وفد مملكة البحرين المستشار الدكتور محمد مجبل الوكيل المساعد لقضايا الدولة

محاكمة في مجالات دولية متخصصة في الفيزياء الفلكية، وعلم المجرات والعناقيد الجبرية، وله سجل بارز في النشاط العلمي والبحث والتعليمي والهندسي المرتبط بعلم الفلك يمتد سنوات. وأسهم د. الشنوق في تطوير التعليم الفلكي في مملكة البحرين، من خلال تصميم وتنفيذ برنامج فرعي متكامل في علم الفلك لطلبة العلوم، وذلك بالتعاون مع عدد من أعضاء هيئة التدريس في قسم الفيزياء بجامعة البحرين، إضافة إلى تصميم وتدريب مقررات فلكية لغير المختصين، بهدف تعزيز الثقافة العلمية والفلكية في المجتمع.

## قضايا وحوادث

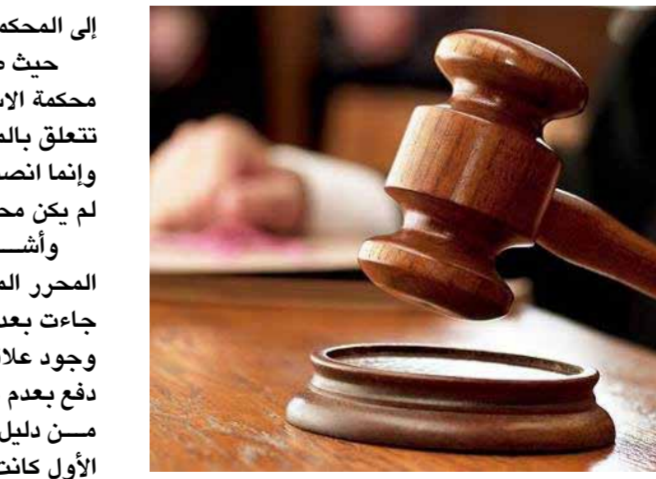
تقديم: إسلام محفوظ

## براءة شقيقتين من تهمة شهادة الزور في نزاع لإنتاج فيلم

إلى المحكمة المختصة. حيث طعن المحامي الشيخ راشد على الحكم أمام محكمة الاستئناف، ودفع بأن شهادة المتهم الأول لم تتعلق بالمرح الذي ثبت تزويره في الدعوى المدنية، وإنما انصبت على الاتفاق الأصلي لإنتاج الفيلم، والذي لم يكن محل نزاع من حيث وجوده.

وأشار إلى أن المحكمة المدنية كانت قد استبعدت المرح المطعون عليه بالتزوير، وأن شهادة المتهم جاءت بعد صدور الحكم ببطلان ذلك المرح، ما ينفي وجود علاقة بين الشهادة وبين المستند المزور، كما دفع بعدم كفاية الأدلة، مؤكداً أن أوراق الدعوى خلت من دليل قاطع يثبت أن الأقوال التي أدلى بها المتهم الأول كانت كاذبة.

وبعد نظر الاستئناف، انتهت المحكمة إلى إلغاء حكم أول درجة والقضاء مجدداً ببراءة المتهمين من الاتهام المسند إليهما، بعدما رأت عدم كفاية الأدلة اللازمة لإثبات توافر أركان جريمة شهادة الزور والاشتراك فيها.



محرر، ورأت أن المتهم الأول أدلى بأقوال غير صحيحة أمام المحكمة المدنية، فيما ساعده المتهم الثاني على ذلك، فقضت بحبس كل منهما ستة أشهر، مع وقف التنفيذ بكفالة مالية، كما أحالت الدعوى المدنية التابعة

قضت محكمة الاستئناف العليا الجنائية ببراءة شقيقتين بحرينيتين من تهمة الإدلاء بشهادة زور أمام المحكمة المدنية، وألغت حكم أول درجة الذي أدانتهما وقضت بحبس كل منهما مدة 6 أشهر مع وقف تنفيذ العقوبة بكفالة 100 دينار لكل منهما.

وقال المحامي الشيخ راشد بن أحمد ان تفاصيل القضية تعود إلى خلاف مدني نشأ بين موكله المتهمين حول اتفاق لإنتاج فيلم بلغت قيمته 32 ألف دينار، حيث اتفق أحد موكله مع المجني عليه على إنتاج الفيلم، على أن يتولى الأخير توزيع العمل وعرضه وبيعه، ولجأ إلى إقامة دعوى مدنية، وخلال نظر الدعوى المدنية، أدلى المتهم الأول بشهادته أمام المحكمة بعد حلف اليمين، فيما اتهمه المجني عليه لاحقاً بالإدلاء بأقوال غير صحيحة، كما اتهم شقيقه بالاشتراك معه بطريق الاتفاق على الإدلاء بتلك الأقوال، فباشرت النيابة العامة التحقيق وأحالتهم إلى المحاكمة بتهمة شهادة الزور والاشتراك فيها.

وأدانست محكمة أول درجة المتهمين استناداً إلى أقوال المجني عليه وشهوده، وثبوت واقعة تزوير

## جرس الإنذار يفشل سطوا مسلحاً..

## بدء محاكمة أسوي حاول سرقة مكتب صرافة بالإكراه

رغبته في تحويل أموال، وعندما طلبت منه إبراز هويته وإنزال القناع عن وجهه، أخرج سكيناً من جيب بنطاله وأدخلها عبر المساحة الزجاجية المفتوحة والمخصصة للتعامل مع الزبائن، فما كان منها إلا أن طرقت باب غرفة الاستراحة واستعدت زميلها طالبة منه الدخول وإغلاق الباب عليها لحمايتها، وخلال ذلك سمعت المتهم يطلب من زميلها وضع الأموال في كيس، حتى تم تفعيل جرس الإنذار الذي أرغم المتهم على الهروب.

وبعد التحريات الأمنية وتفريغ التصوير الأمني لكاميرات المراقبة ثبت دخول المتهم بالكمامة السوداء، وإخراجه السكين وإدخال الكيس الأبيض، ثم ضغط الشاهد الثاني على زر الإنذار وقرار المتهم، وصولاً إلى التحريات الأمنية التي ضبطت المتهم وبعوضته ذات الملابس التي ارتكب بها الواقعة في مقر سكنه، واعترف المتهم أمام النيابة بالشروع في السرقة، مؤكداً إشهار السكين وطلب الأموال، وأن تفعيل جرس الإنذار هو ما حال دون إتمام جريمته، حيث أسندت النيابة إليه أنه في 28 أبريل 2026 شرع في سرقة مبالغ نقدية مملوكة لشركة صرافة عن طريق تهديد الموظفين بسلاح أبيض (سكين) لشل حركتهم ومنع مقاومتهم، وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته، نظراً إلى قيام الموظفين بتفعيل جرس الإنذار ما أجبره على الفرار من الموقع.

قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى تأجيل قضية اتهام أسوي مندوب إعلانات ودعاية، بالشروع في سرقة محل صرافة عبر مهاجمة موظفة وموظف بسكين، وذلك إلى جلسة 30 يونيو للاطلاع والرد من قبل وكيل المتهم.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ما شهدت به الوظيفة بالشركة، البالغة من العمر 30 عاماً، حيث أفادت بأنها أثناء وجودها بمقر عملها برفقة زميلها، توجه الأخير إلى غرفة الاستراحة، وفي تلك الأثناء فوجئت بدخول المتهم مرتدياً كمامة سوداء، حيث سألها عن سعر صرف العملة الباكستانية مدعياً

## تعويض مريض 600 دينار بعد إصابته بحروق خلال جلسة علاج طبيعي

الطبيب هو بذل العناية اللازمة وفق الأصول الطبية المستقرة، وأن ثبوت التقصير في تقديم العلاج بالشكل المتعارف عليه يحقق أركان المسؤولية المدنية، المتمثلة في الخطأ والضرر وعلاقة السببية.

إذ انتهت المحكمة إلى تقدير التعويض بمبلغ 400 دينار عن الأضرار المادية و200 دينار عن الأضرار الأدبية، وألزمت المستشفي ذلك بسداد أتعاب المحاماة البالغة 50 ديناراً، وأتعاب الخبرة والترجمة، مع رفض ما عدا ذلك من طلبات المدعي.

من بينها الكمادات الحرارية والعلاج الكهربائي والتدليك بالزيوت خلال جلسة واحدة من دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة، مثل متابعة حالة الجلد بشكل متكرر والاستفسار من المريض، ما أدى إلى إصابته بحروق من الدرجة الثانية، كما انتهى تقرير اللجنة الطبية بوزارة الصحة إلى أن الحروق عولجت تحفظياً، لكنها خلفت فرطاً في التصبغ في موضع الإصابة، وحددت نسبة العجز المستديم الناتج عنها بـ 1% من العجز الكلي.

وأكدت المحكمة في حثيئات حكمها أن التزام

علاج تعرض لحروق في مناطق متعددة من ظهره نتيجة سوء استخدام الأجهزة العلاجية، الأمر الذي تسبب له في آلام مستمرة وأوقف استكمال علاجه من مشكلة الديسك، إلى جانب ما لحق به من معاناة نفسية وجسدية، خاصة مع معاناته من أمراض مزمنة كالسكري ومشكلات سيولة الدم.

وأحالت المحكمة الواقعة إلى اللجنة المختصة بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية وبين تقريرها وجود خطأ طبي من اختصاصي العلاج الطبيعي تمثل في استخدام عدة وسائل علاجية

قضت المحكمة الصغرى المدنية بأحية مريض في تعويض قدره 600 دينار بعد تعرضه لحروق من الدرجة الثانية خلال خضوعه لجلسة علاج طبيعي لعلاج الترقق غضروفي (ديسك)، بعد ثبوت وقوع خطأ طبي من اختصاصي العلاج الطبيعي.

وقالت المحامية فاطمة عبدالسلام عبدالله ان موكلها راجع مستشفى خاصاً بناءً على تحويل من طبيب العظام لتلقي جلسات علاج طبيعي ضمن الخطة العلاجية المقررة لحالته، وخلال أول جلسة